الغرب ، ذلك الوضع الذي هو رمز سياسة النظام التي سادت خلال العقود القليلة المنصرمة . ولقد اعتبر الفدائيون مبررا لاستخدام العنف عجز الفلسطينيين العرب بين اوائل العشرينات واواسط الستينات عن التأثير على مجرى الاحداث في فلسطين لصالحهم (على الاخص فيما يتعلق بالهجرة اليهودية) وفي المؤتمرات الدولية (على الاخص فيما يتعلق باحداث السيادة اليهودية الشرعية على نحو ما في فلسطين) . وليثبت الفدائيون وجهة نظرهم فانهم يشيرون ان الكتاب البريطاني الابيض للعام ١٩٣٩ لم يكن ليصدر لولا العنف الذي ساد فلسطين في فترة ١٩٣٦ — ١٩٣٩ .

كانت حركة المقاومة الفلسطينية، مثل حركة الحقوق المدنية في الاباما ، احتجاجا ، وان بعنف اكبر ، على نظام قانوني غير عادل ونظام اجتماعي قمعي . لكن الفارق الاساسي بين الحالتين هو ان الحيف في الاباما كان متضمنا في قوانين الولاية (التمييز العنصري بحكم القانون) بينما كانت القوانين الفدرالية وعلى الاخص الدستور اقل تمييزا من قوانين الولاية . ومع ذلك فان مشكلة التمييز بحكم الواقع خارج الجنوب الاميركي لا تزال تستدعي حلا(٤٨). اما في حالة فلسطين ، فقد كان التمييز ضد السكان العرب الاصليين بموجب القوانين المحلية (القوانين المدنية وقوانين الدفاع البريطانية قبل عام ١٩٤٨ والقوانين المدنية وقوانين الدفاع الاسرائيلية منذ عام ١٩٤٨) يسير جنبا الى جنب ، كما يقول الفلسطينيون ، مع حيف آخر في النظام القانوني الدولي . ويشعر الفلسطينيون ان القوى المعنية في كل من عصبة الامم وهيئة الامم قد خرقت، بحرمانها الشعب الفلسطيني، حق تقرير المصير وهو المبدأ المركزي في ميثاقي العصبة والهيئة . مما أدى بالفدائيين الفلسطينيين الى اعتبار اللجوء الى العنف سبيل العمل الوحيد المفتوح امامهم لاستعادة هذا الحق(٤٩).

اقترن انهيار سياسة النظام في فلسطين باندلاع سياسة فوضى عنفية جديدة — حركة التحرير الفلسطينية . ويقدم النضال الثوري الفلسطيني نفسه في هذا الديالكتيك المتوجه نحو العمل كبديل منطقي موثوق لسياسة النظام التي فرضت ظاهريا . نظريا ، يمكن فهم التغيير الذي تسعى اليه سياسة الفوضى العنفية قبل تحقيق هذا التغيير ، اي قبل ان ينجز التحرير ، وذلك بالمعاينة المستمرة لغرض العملية العنفية واهدافها. واحدى نقاط الضعف في هذا الربط بين النظرية والعمل في الحالة الفلسطينية تكمن في فشل حركة المقاومة في تفصيل الاهداف التي تتوخاها — وهذا سبب اخر ملح يدعو الى الاتيان بتعريف واضح للدولة « الديمقراطية — العلمانية »(٥٠).

المقاومة الفسطينية : التطور والعقيدة

تتألف المقاومة الفلسطينية أساسا من حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) ، وهي الطرف الرئيسي في منظمة التحرير الفلسطينية وقيادة الكفاح المسلح الفلسطيني ، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . وهي ليست عضوا في قيادة الكفاح المسلح . أما المنظمات الاخرى ، التي توجد داخل او خارج منظمة التحرير وقيادة الكفاح المسلح ، فهي على وجه العموم اضعف من ان تشكل هوية مستقلة فعالة تستطيع تعديل مجرى الثورة كما تراه فتح والجبهة الشعبية تعديلا جذريا(٥١) . واذا افترضنا ان الحركتين الرئيسيتين تختلفان في ايديولوجيتهما وطريقة عملهما وان تأثيرهما على الثورة ككل سيكون مختلفا ، فان بحثهما يجري هنا من وجهة نظر الاهداف التي ترميان اليها ، لا من وجهة نظر الوسائل التي تستخدمانها .

ظهرت فتح الى حيز الوجود كحركة سرية لتحرير فلسطين في غزة في مطلع العام ١٩٥٦ ، واصدرت بيانها الاول في ١٩٦٥/١/١ بعد ان قامت بعمليتها العسكرية الاولى في ١٩٦٤/١٢/٣٠ . وقد عملت فتح بين ١٩٥٨ و١٩٦٦ في ظروف تكاد لا تقهر : الشك الجماهيري والصراعات بين الحكومات العربية والموارد المحدودة واللامبالاة الانهزامية من جانب الفلسطينيين والحملة المتناسقة من النقد والتجريح التي شنتها الصحافة العربية على فتح لتشويه سمعتها وتصويرها على أنها نفر من المغامرين تدعمه قوى اجنبية(٥٢).

يتضمن التطور المبكر لفتح اربعة تواريخ هامة ، اولها الثالث من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ . ففي هذا اليوم هاجم الاسرائيليون قرية السموع في الاردن (الضفة الغربية) ، مما أدى بصورة مفاجئة وعن غير قصد الى انهيار «جدار الصمت» الذي اقامه الاردن حول حركة التحرير(٥٣).وثاني التواريخ الهامة هو العاشر من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ الذي كشف انهيار الجيوش العربية التقليدية